وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

المملكة العربية السعودية وريادة الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط

"بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة، وسنسعى إلى أن تكون محركًا لاقتصادنا ومـوردًا إضـافيّـا لبلادنـا "

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله

جدول المحتويات

بيان وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 7
رؤية المملكة العربية السعودية 2030 9
إنجازات المملكة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات 10

استراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 15
الأهداف الاستراتيجية للوزارة 16
اللوائح التنظيمية 16
المبادرات 16
رؤية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات 16
البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات (NTDP) 17
مبادرة مهارات المستقبل 17
مجلس المحتوى الرقمي (DCC) 17
مبادرة العطاء الرقمي 18
مبادرة ThinkTech 18
مسرّعة تيكستارز الرياض 18
مركز ريادة الأعمال الرقمية (CODE) 19

دعم المملكة العربية السعودية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 21
البنية التحتية لشبكات الهواتف المحمولة 23
تمكين مراكز البيانات 25
البنية التحتية لكابلات الألياف الضوئية 27
قطاع الأعمال 29
الشركات الناشئة وريادة الأعمال 31
المهارات والتوطين 33
قطاع التقنية 35

مسيرة التحول في المملكة العربية السعودية 37
الدور المتنامي للنساء 38
جودة الحياة - مبادرة السعودية الخضراء 39
الترفيه والثقافة 40
نيوم - خارطة طريق نحو المستقبل 41

الشركاء الحكوميون في التحول 43
هيئة الحكومة الرقمية (DGA) 44
هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST) 47
الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز (SAFCSP) 48
الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) 51
منظمة التعاون الرقمي 52
تواصل معنا 54

بيان وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

توجهات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتمكين المملكة ريادة جهود التحول الرقمي

1. دعم نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين بيئته بما يساهم في زيادة الطلب فيه وتعزيز قدراته التنافسية.
2. تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز يربط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا وأوروبا، بالاستفادة من موقعها الاستراتيجي وجهودها الدؤوبة لزيادة عدد محطات إنزال الكابلات البحرية واعتماد جميع التقنيات المستقبلية التي تدعم هذه الجهود وتعزز مكانة المملكة لتوفير الإمكانات ونقاط الاتصال.
3. ترشيد استهلاك الطاقة في مراكز البيانات عن طريق التعاون مع الجهات المعنية لتقديم خيارات طاقة مستدامة وقليلة التكلفة وصديقة للبيئة.
4. تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية من خلال تعزيز البنية التحتية لدى مزودي خدمات الاتصالات وربطهم مع مالكي المحتوى عن طريق مبادرة مقسم الإنترنت السعودي، التي تهدف إلى توفير نقطة محايدة وغير ربحية لتبادل الإنترنت في المملكة العربية السعودية تُمكّن من تحسين جودة الخدمات الرقمية وتطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات.
5. تحسين جودة وسهولة الوصول إلى خدمات الاتصالات بتكاليف معقولة وتوفير تغطية الشبكة لجميع المستخدمين والمناطق في جميع أنحاء المملكة.
6. التعاون مع الجهات المعنية لتطوير القوانين المعنية بإدارة وخصوصية البيانات، بما يشمل إحداث التوازن الأمثل بين الخصوصية والتطور التقني.
7. تعزيز الطلب المحلي على خدمات الاتصالات مع تحسين جودة تجربة الاتصال.
8. تسهيل الوصول إلى البنية التحتية الرقمية القائمة من خلال التنسيق بين الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص والتأكيد على أهمية التعاون في مشاركة البنية التحتية.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030

رؤية المملكة العربية السعودية 2030 – الركيزة الأساسية لرحلة تحوّل المملكة

بدأت المملكة العربية السعودية رحلتها الطموحة وواسعة النطاق للتحول منذ عام 2016 عند اعتماد رؤية المملكة 2030، لتكون أساساً للتغيير في المملكة.

وباشرنا في أبريل لعام 2016، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، أضخم برامج التحول الاقتصادي والاجتماعي وأكثرها شمولاً على الإطلاق.

الإنجازات الرئيسية:

سجلت شركة أرامكو السعودية
أكبر طرح أولي عام في التاريخ

46 مليون زائر
لمختلف الفعاليات الرياضية والثقافية والترفيهية

33 %
نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة في المملكة

وطرحت رؤية المملكة 2030، التي وضعها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، برنامجاً طموحاً من شأنه تحويل ملامح المملكة وترسيخ مكانتها قلباً نابضاً للعالمين العربي والإسلامي، وذلك بالاستفادة من موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق الأوسط مع أفريقيا وآسيا وأوروبا، فضلاً عن ضمان نموّها لتُصبح قوة استثمارية عالمية رائدة. وترسم خطة رؤية المملكة 2030 مساراً واضحاً لمستقبل السعودية القائم على التنوع الاقتصادي والحياة المزدهرة لجميع مواطنيها. وإلى جانب ذلك، تم تحديد عدداً من الأهداف لتحقيق البرنامج في مختلف القطاعات والمجالات، من خلال نتائج قابلة للقياس وأهداف طموحة وقابلة للتحقيق.

وتقوم رؤية المملكة 2030 على ثلاثة محاور رئيسية تشمل بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح. وارتأت القيادة الرشيدة دعم هذه المحاور بتنفيذ مجموعة واسعة من البرامج والمبادرات التحويلية التي غطّت مجالات إعادة هيكلة الحكومة ومراجعة اللوائح التنظيمية وتحسين إدارة المشروعات وقياس الأداء وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير رأس المال البشري وانضمام المرأة إلى القوى العاملة.

وتم تركيز الجهود على تصميم البرامج الكفيلة بتنشيط المدن وتعزيز أنماط الحياة الصحية فيها. وتم اعتماد توجه يُشجع النواحي الثقافية والترفيهية ويُحسن الرعاية الصحية ويُحفز على ثقافة التطوع والفخر بالهوية الوطنية.

وأسهمت رؤية المملكة 2030 بعد اعتمادها بإطلاق عملية تغيير غير مسبوقة، وضعت المملكة على المسار الصحيح لتحقيق أهداف البرنامج، بالتزامن مع قطع أشواط كبيرة في مُختلف المحاور الأخرى.

واستضاف مجتمع المملكة ما يزيد عن ألفي فعالية رياضية وثقافية وترفيهية حضرها 46 مليون زائر. كما تم إدراج خمسة مواقع على قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي، وتم إعداد أكثر من 37 مليون متر مربع من المساحات الخضراء. وأصبح بإمكان زوار المملكة الحصول على تأشيرة إلكترونية لأغراض العُمرة خلال خمسة دقائق بدلاً من 14 يوماً.

نجح اقتصاد المملكة المزدهر في تحقيق الهدف المقرر لعام 2030 من حيث مشاركة النساء في القوى العاملة. وعزّز صندوق الاستثمارات العامة قيمة أصوله لتصل إلى 400 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 1.4 تريليون ريال سعودي، مع زيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 9%. وارتقت المملكة خمسة مراكز على مؤشر التنافسية العالمي. وسجلت المملكة مع طرح أسهم شركة أرامكو السعودية أكبر طرح أولي عام في التاريخ.

شهدت مملكتنا الطموحة زيادة ضخمة في الإيرادات غير النفطية. وسجلت المملكة في استكمال عملية التحويل الرقمي لـ 280 خدمة حكومية عن طريق منصة "أبشر". وتضاعف عدد المتطوعين ليصل إلى 409 ألف شخص سنوياً. وتقدمت المملكة ثمانية مراكز في تصنيف البنك الدولي للكفاءة الحكومية.والجدير بالذكر أنّ هذه الإنجازات ليست سوى عيّنة صغيرة مما جرى تحقيقه؛ ويؤكد ما حققناه حتى الآن قُدرتنا على تحقيق جميع مستهدفات رؤية المملكة 2030 مع نهاية العقد لضمان مستقبل مُشرق للمملكة.

للمزيد من المعلومات حول رؤية 2030 :
https://www.vision2030.gov.sa/ar/

إنجازات المملكة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات

نجح قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية بتحقيق نقلة نوعية ووضع معايير جديدة للتحول الرقمي مع تنامي الاهتمام بهذا التوجه. وتواصل المملكة بترسيخ مكانتها كمركز عالمي للتقنية، من تشغيل شبكات الجيل الخامس إلى الاستثمار في الشركات الناشئة.

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

2017 للربع الرابع — **246 ألف وظيفة**

37 % معدل التوطين

2022 للربع الرابع — **340 ألف وظيفة**

62 % معدل التوطين

15 مليار دولار أميركي

استثمارات القطاعين العام والخاص في البنية التحتية الرقمية للمملكة

شبكات الجيل الخامس

المركز الأول في أوقات الذروة سرعات التحميل عن طريق شبكة الجيل الخامس (النصف الأول من 2020)

%50.9 تغطية شبكة الجيل الخامس في جميع أنحاء المملكة عام 2022

متوسط سرعة النطاق العريض للأجهزة المحمولة

2017- 9 ميجابت/الثانية

2021- 160 ميجابت/الثانية

%99 معدل تغطية الإنترنت عبر الجوال في جميع أنحاء المملكة

14 كابل ألياف ضوئية ضوئية مكررة تتوزع على شواطئ المملكة

السوق

38.35 مليار دولار أميركي قيمة سوق الاتصالات 22.9 مليار دولار أميركي مع نمو بنسبة تتخطى 12.7% من عام 2016 إلى عام 2021

18.93 مليار دولار أميركي قيمة سوق تقنية المعلومات والاتصالات مع نمو بنسبة تتخطى 62.4% منذ عام 2016

19.41 مليار دولار أميركي قيمة سوق التقنيات الناشئة مع نمو بنسبة تتخطى 96.5% منذ عام 2016

40 مليار دولار أميركي إجمالي قيمة السوق

987 مليون دولار أميركي قيمة استثمارات رأس المال الجريء في المملكة في عام 2021

2.5 مليار دولار أميركي قيمة استثمارات السحابة في المملكة ومنها منصة قوقل السحابية ومنصة علي بابا السحابية في عام 2020

الإنجازات المتميزة:

- المركز الأول في التميز الحكومي - الاتحاد الدولي للاتصالات
- المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين في تقرير التنافسية الرقمية - المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية (2021)
- المركز الأول في برامج تمكين المرأة في تقنية المعلومات والاتصالات - الاتحاد الدولي للاتصالات

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية هي الجهة المسؤولة عن إرساء الأسس اللازمة لتطوير قطاع مُزدهر لتقنية المعلومات والاتصالات في المملكة. وتسعى لتحقيق ذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية وتخطيها، ورعاية المهارات الضرورية للارتقاء بالاقتصاد الرقمي والإسهام في توفير فرص العمل. كما تهدف الوزارة إلى اعتماد سياسة التنوع الاقتصادي لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي ووضع خُطط استراتيجية مدروسة تضمن قُدرة المملكة على مواكبة التطورات والاستفادة من أوجه التقدم التقني على الصعيدين المحلي والعالمي، إلى جانب دعم الأنظمة والمنصات الحكومية في مُختلف المجالات.

الاستراتيجية

تشمل استراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات خُطة عمل طموحة تقوم على استقطاب الشركات الدولية الرائدة في المجالات ذات الأولوية الخاصة بالتقنيات الناشئة، وزيادة حصة المحتوى المحلي في قطاع تقنية المعلومات، وتحسين المهارات التقنية لدى قوى العمل المحلية العاملة في المجال، بالإضافة إلى تعزيز المعرفة والوعي التقني والرقمي، ودفع عجلة الابتكار التقني من خلال تعزيز البحث والتطوير في منظومة عمل الشركات الناشئة في المملكة، وتمكين تطوير المشاريع الضخمة، فضلاً عن دعم التنسيق وتضافر الجهود بين الجهات ذات الصلة بالاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.

وتأتي استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 2019-2023 في إطار جهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الهادفة إلى إرساء بنية رقمية قوية ومتطورة، تسهم في تسريع عملية التحول الرقمي وبالتالي دعم توجهات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تعزيز دور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لبناء مجتمع رقمي وحكومة رقمية واقتصاد رقمي مزدهر ومستقبل مبتكر للمملكة.

الأهداف الاستراتيجية للوزارة

- نمو قطاع تقنية المعلومات بنسبة 50%
- رفع مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 13.4 مليار دولار أميركي؛ ما يعادل 50 مليار ريال سعودي
- دعم جهود توطين التقنية في المملكة من خلال رفع نسبة توطين القوى العاملة لتبلغ 50%
- جذب الاستثمارات الأجنبية
- المساهمة في دعم تمكين ومشاركة المرأة

اللوائح التنظيمية

تُعد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الجهة المسؤولة عن توجيه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال وضع السياسات اللازمة التي تعتمدها المملكة في مختلف المجالات، بما في ذلك الاتصالات ومكافحة جرائم الإنترنت وسياسة الخدمات العامة.

المبادرات

أطلقت الوزارة عدداً من البرامج الاستراتيجية لدعم الأهداف المنصوص عليها في رؤيتها ورسالتها، بالشراكة مع مُختلف الهيئات الحكومية والجامعات وشركات القطاع الخاص. وتتناول هذه البرامج المجالات الرئيسية لعملية التطوير، بما في ذلك المهارات وريادة الأعمال والمحتوى والإدماج الرقمي. وتشمل برامج الوزارة:

رؤية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

تأسيس ركائز استراتيجية رقمية لتمكين حاضر مترابط ومستقبل مبتكر.

رسالة الوزارة

بناء بنية رقمية بمعايير عالمية وتمكين المواهب المبتكرة لاغتنام الفرص المتاحة في عصر الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والريادة العالمية وتحسين جودة الحياة.

البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات (NTDP)

يساهم البرنامج في تعزيز وضمان فاعلية منظومة تقنية المعلومات عن طريق تحقيق التنمية المستدامة لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات بالشراكة مع القطاع الخاص. وتم تصميم البرنامج بحيث يشتمل العديد من المقومات بشكل تكاملي مع الجهات المعنية، كما يحقق البرنامج دوراً رئيسياً في تعزيز الممكنات المناسبة لضمان نمو السوق والتقنية بهدف جعل المملكة مركزاً إقليمياً جاذباً للابتكار والاستثمار في القطاع.

ويهدف البرنامج إلى دعم النمو والاستثمار في شركات قطاع تقنية المعلومات للمنافسة محلياً وإقليمياً وعالمياً. ويعمل البرنامج على المساهمة في تمكين الاقتصاد الرقمي باستخدام تقنية المعلومات والتقنيات التقليدية والناشئة في شتى المجالات. كما يهدف إلى المشاركة في إنشاء منظومة متكاملة لتقنية المعلومات من شركات ومراكز أبحاث وموارد بشرية بالتعاون مع الأطراف المعنية في القطاع.

وأطلق البرنامج مبادرة تمويل نمو التقنية، التي تُقدم القروض بهدف تمكين شركات تقنية المعلومات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من تحقيق فرص النمو.

وتهدف المبادرة، التي تنطلق بالتعاون مع كفالة، البرنامج الخاص بصندوق التنمية الصناعي السعودي، إلى ضمان قدرة الشركات على الوصول إلى فرص التمويل المناسبة، بضمانة من مبادرة تمويل نمو التقنية، لخطط تنفيذ مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات وتوسيعها، بهدف الإسهام في النمو المستدام للقطاع في المملكة.

مبادرة مهارات المستقبل

تهدف المبادرة إلى بناء وتحفيز منظومة مستدامة لتطوير المهارات الرقمية والإسهام في سد الفجوة بين جانبي العرض والطلب بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل. ويُمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الفرص المُتاحة للتدريب التخصصي للكوادر الوطنية على أرض المملكة، والحد من تكاليف التدريب وعقد الشراكات عالية الجودة وزيادتها، بما يُسهم في تطوير كوادر وطنية متميزة وقادرة على تلبية المتطلبات الحالية والمستقبلية لسوق العمل. ونجحت المبادرة في تخطي أهداف مرحلتها الأولى التي تضمنت تدريب 40 ألف من الباحثين عن عمل. وشارك اليوم 70 ألف مواطن سعودي في دورات ومعسكرات تدريبية متخصصة، إضافةً إلى توظيف 25 ألف آخرين. وساعد ذلك في رفع معدل التوطين بنسبة تتخطى 60% في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث تشكل السيدات 30% من هذه النسبة.

مجلس المحتوى الرقمي (DCC)

أطلق المجلس 36 مبادرة بدعم يصل إلى 1.1 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل 4.7 مليار ريال سعودي، تستهدف تنمية المحتوى الرقمي وتركز على توسيع نسبة المحتوى المحلي. وتوفير فرص العمل في أربعة أسواق رقمية رئيسية، هي الفيديو، الصوت، الألعاب الإلكترونية والإعلانات الرقمية. ويسعى المجلس إلى تنظيم سوق المحتوى الرقمي وتفعيله في السعودية وتطوير البنية الأساسية للقطاع. كما يعتزم المجلس طرح مجموعة من البرامج الكفيلة بجذب الاستثمارات في القطاع.

ويُمثل المجلس شراكة بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وزارة الإعلام، وزارة والثقافة، وزارة التجارة، وزارة الاستثمار، وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST)، والهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، بالإضافة إلى الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

مبادرة العطاء الرقمي

انطلقت مبادرة العطاء الرقمي تحت رعاية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في عام 2018، بهدف نشر الوعي الرقمي في المجتمعات العربية حول العالم. وتنبع أهمية هذه المبادرة من الزيادة السريعة في معدلات استخدام الإنترنت وانتشاره في المملكة العربية السعودية بنسبة 93%، وتحظى منصات التواصل الاجتماعي بنسبة 70% من الوقت الخاص باستخدام الإنترنت. ويشكل المستخدمون العرب نسبة 5.8% من إجمالي مستخدمي الإنترنت، في حين لا يتعدى المحتوى العربي 0.6% من إجمالي المحتوى على الإنترنت.

وتهدف المبادرة، بوصفها أول مبادرة تطوعية نوعية، إلى تحفيز مشاركة المستخدمين العرب من خلال تزويد صناع المحتوى العربي بالأدوات اللازمة لإثراء المحتوى التقني باللغة العربية. وتوفر المبادرة خدمات لوجستية وفرص حقل المهارات وتدعم تسريع وتيرة التحول الرقمي ومساعدة القطاعات غير الربحية وتشجيع العمل التطوعي، كما تطلق أول منصة تطوعية عربية تركز على تحميل المحتوى التقني باللغة العربية.

ووصلت المبادرة حتى اليوم إلى أكثر من 22 مليون مستفيد، بمساعدة ما يزيد على 300 خبير وأكثر من 1,700 برنامج وما يتجاوز 40 سفيراً و100 جهة شريكة وأكثر من 270 ألف عضو. وتشمل قائمة برامج المبادرة شراكة مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة ومكتبات المحتوى ومخيمات التدريب وبرنامج مسارك الرقمي.

وحصدت مبادرة العطاء الرقمي جائزة القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) لعام 2020، التي يمنحها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، في فئة التنوع الثقافي والهوية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي. كما نالت المبادرة جوائز من معهد جائزة الشرق الأوسط لتميز الحكومة والمدن الذكية.

مبادرة ThinkTech

تُعدّ ThinkTech مبادرة شاملة أطلقتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تركز على مشاريع التوعية الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية. وتهدف المبادرة إلى استخدام أحدث التقنيات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة الوعي حول التقنيات الناشئة، فضلاً عن مواكبة جميع الاحتياجات التقنية لجميع الناطقين باللغة العربية لإنشاء مجتمع رقمي.

وعملت المبادرة على تحقيق هذا الهدف من خلال التعاون مع أكثر من 200 شريك وما يزيد على 300 خبير وترجمت 1,700 مصطلح رقمي إلى اللغة العربية، ليستفيد من المبادرة أكثر من 23 مليون شخص.

مسرّعة تيكستارز الرياض

تُركز مسرّعة تيكستارز الرياض، التي تُمثل شراكة صندوق رائد فنتشرز الاستثماري وتيكستارز، شبكة المسرعات العالمية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، على دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية لتطوير أعمالهم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجذب الشركات الناشئة إلى المملكة لتعزيز الاقتصاد الرقمي. وتحصل الشركات الناشئة المشاركة على التمويل والإرشادات المباشرة من شبكات تيكستارز ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، إلى جانب فرص الوصول إلى التدريب والموارد المتنوعة وإمكانية الوصول إلى شبكة تيكستارز العالمية.

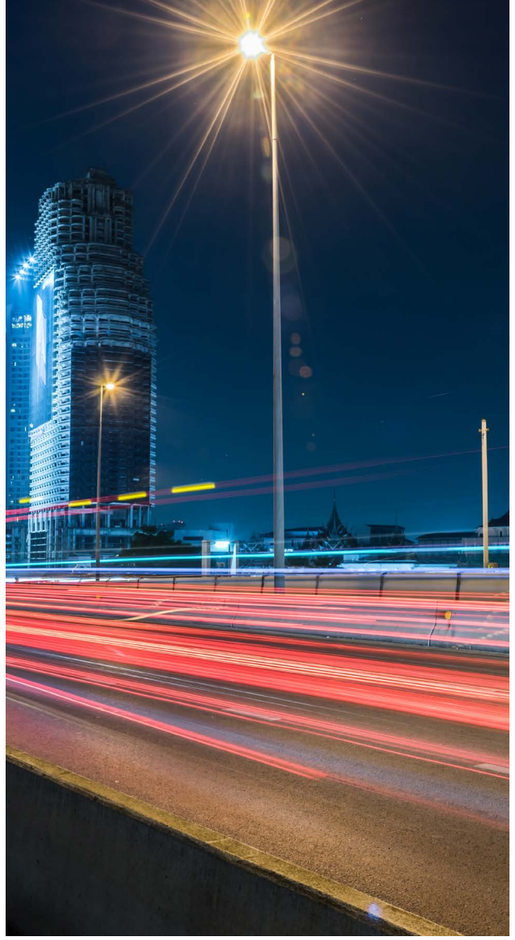

مركز ريادة الأعمال الرقمية

يُعد مركز ريادة الأعمال الرقمية أحد مبادرات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ويهدف إلى تسريع جهود تطوير المعارف الرقمية وقيادتها، فضلاً عن تمكين المواهب المحلية وريادة الأعمال الرقمية لدى جميع الشركات الناشئة بمختلف مراحل نموها. ويُقدم المركز الدعم للشركات الناشئة عبر مختلف مراحل تطورها، وذلك من خلال توفير التمويل واختبارات الابتكار والتدريب والمعسكرات وبرامج الحضانة والمسرعات. وإلى جانب ذلك، يهدف المركز إلى تمكين رواد الأعمال وتزويدهم بالتوجيهات وتوفير الفرص المناسبة للمستثمرين.

وطوّر المركز في سبيل دعم المبادرة منظومة من الشراكات مع مختبرات الابتكار لدى الجامعات والمؤسسات الحكومية والشركات السعودية الرائدة، وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات العاملة في جميع أنحاء المملكة. وتُساعد الشراكات مع المختبرات المؤسسين في مجالات مثل تصميم المنتجات والدعم الفني والتطوير.

كما يُوفر المركز مجموعة من الخدمات لرواد الأعمال، مثل الوصول إلى برامج الإرشاد والفرص الكفيلة برفع سويتهم في هذا المجال. وطوّر المركز عدداً من الشراكات مع مصادر الاستثمار بهدف دعم التمويل وتغطية جميع مراحله، بدءاً من التمويل الأولي وصولاً إلى التمويل من الفئة أ. وسيحظى رواد الأعمال أيضاً بفرصة الاستفادة من سلسلة من الخدمات ذات الصلة لمساعدة شركاتهم، بما في ذلك الخدمات المالية والقانونية، والوصول إلى اللوائح التنظيمية والبيانات ودعم المهارات والتدريب والوصول إلى مجتمع الشركات الناشئة. وتشمل مزايا البرنامج نقاطاً مثل الحسومات على خدمات تقنية المعلومات والاتصالات التي تُقدمها جهات البيع الرائدة والتقارير الشهرية بشأن أخبار ريادة الأعمال. ويُنظم مركز ريادة الأعمال الرقمية أيضاً جلسات دورية تتناول مواضيع محددة وتخصصات متنوعة ضمن القطاع نفسه، بحيث يشمل جميع الشركات الناشئة العاملة تحت مظلته.

واستضاف المركز «بطولات التقنية»، وهو برنامج لتسريع وحضانة الشركات جرى تنظيمه بالشراكة مع مجموعة من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، بهدف تطوير الأفكار في مجالات الثقافة والرياضة والأوقاف (الأعمال الخيرية) والتقنية المالية؛ و«مغيري قواعد اللعبة»، وهو برنامج لاستقطاب رواد الأعمال إلى المملكة وتدريبهم وإرشادهم لتأسيس شركات مستقلة في قطاع الألعاب الإلكترونية في المملكة. ونظّم المركز أيضاً «تحدي بلوك تشين» بهدف تطوير الأفكار القائمة على تقنية بلوك تشين في المجالات التعاقدية والإبداعية وتلك المتعلقة بسلاسل التوريد.

المملكة العربية السعودية تدعم مسيرة تطور تقنية المعلومات والاتصالات

أفاق الدعم في المملكة العربية السعودية

أحرزت المملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً في العديد من المجالات منذ انطلاق رؤية المملكة 2030، وحقق قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بعضاً من أهم هذه الإنجازات. وشهدت المملكة إطلاق العديد من المبادرات والبرامج الجديدة من قبل مختلف الجهات المعنية ضمن المنظومة الرقمية، ما أثمر عن تطوير الإمكانات الأساسية وتعزيز جاهزيتها لترسي المملكة المكانة التي تستحقها كمركز رائد للأعمال في العالم العربي والشرق الأوسط وأفريقيا.

وتهدف هذه المبادرات إلى إرساء أسس الاقتصاد الرقمي الحديث، حيث شملت برامج التحول الوطني في المملكة مجالات حيوية، مثل بناء البنية التحتية للاتصالات الوطنية والدولية، ووضع قوانين تسهل مزاولة الأعمال التجارية وتشجيع ريادة الأعمال وبناء رأس المال البشري وتطوير تقنيات جديدة ودفع عجلة التقنية.

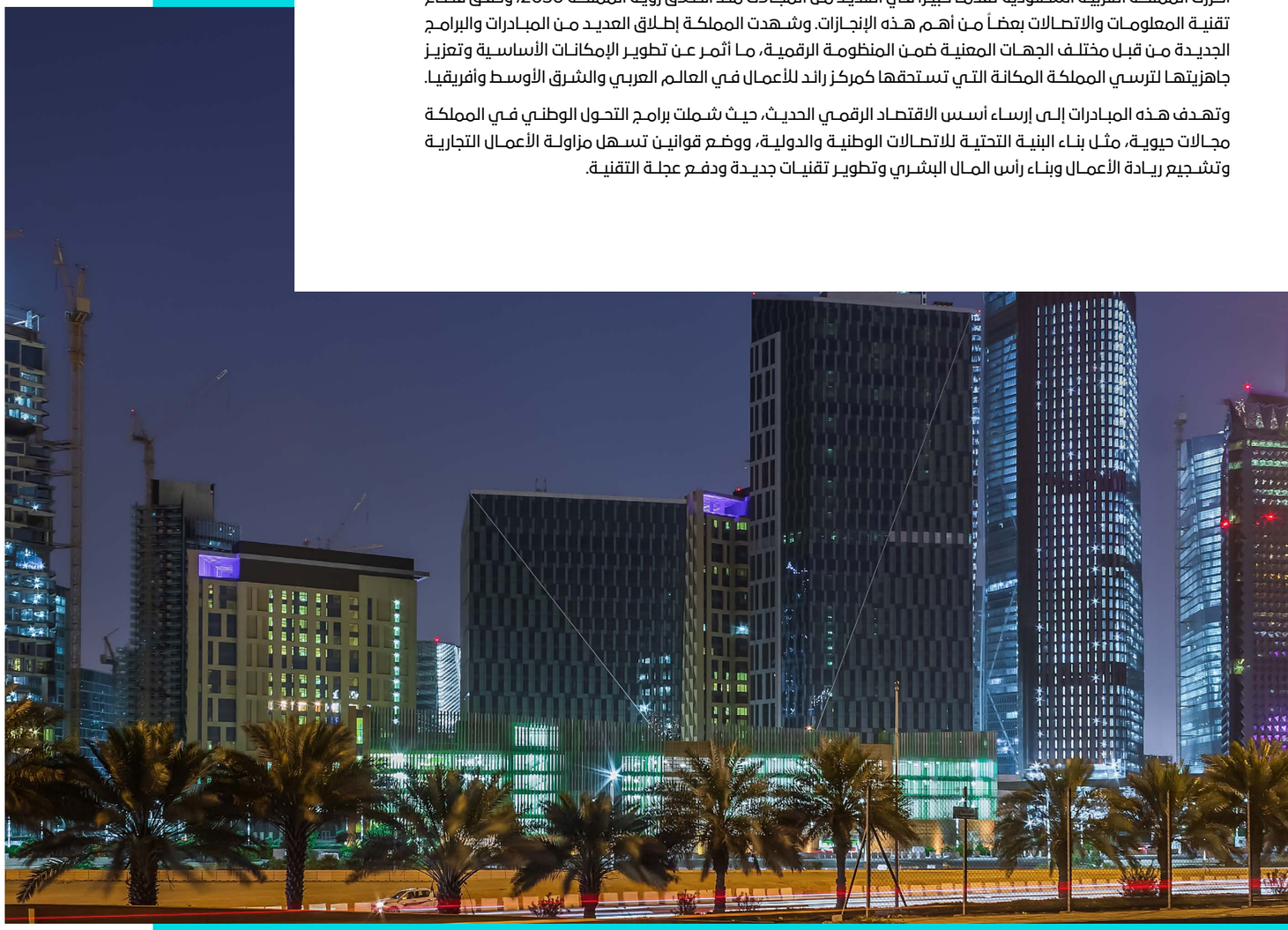

البنية التحتية لشبكات الهواتف الجوالة

تُعتبر البنية التحتية المتقدمة للاتصالات ركيزة أساسية للتحول الرقمي، ونجحت المملكة العربية السعودية بإشراف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في إنشاء إحدى أسرع وأحدث شبكات البيانات والصوت في العالم.

وحرصنا على توفير الموارد المالية اللازمة لتحديث شبكات الاتصالات وتوسيع نطاقها بالشراكة مع القطاع الخاص. وبالنتيجة، تم تعزيز تغطية شبكة الجيل الرابع لتشمل 97% من المناطق المأهولة بالسكان، وأتاح للمملكة التقدم بمكانتها بين الدول الخمس الأولى من حيث خدمات شبكات الجيل الخامس، فضلاً عن تصنيفها بين الدول العشر الأولى من حيث سرعة التحميل القصوى.

كما زادت استثمارات رأس المال لشركات الاتصالات بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 8.5% خلال أربع سنوات، ليرتفع من 3 مليار دولار أميركي (12 مليار ريال سعودي) إلى 4.3 مليار دولار أميركي (18 مليار ريال سعودي) في عام 2021. وسجل إجمالي استثمارات القطاعين العام والخاص في توسيع وتطوير البنية التحتية الرقمية للمملكة 15 مليار دولار أميركي (55 مليار ريال سعودي).

وأدى ذلك إلى إنشاء شبكة عالمية المستوى للأعمال والمستهلكين، ونجحت شركات الاتصالات التابعة لنا ببناء 6902 برج جديد للجيل الخامس في 60 محافظة للربع الثاني لعام 2020 وحده، فيما يبلغ إجمالي عدد أبراج الجيل الخامس في المملكة خلال 2022 الربع الثاني 16,430 برجاً. وحققت الرياض المرتبة الثالثة لأعلى متوسط سرعة تحميل لشبكات الجيل الخامس في العالم (OpenSignal 2021). وتنتشر شبكة الجيل الخامس في 50.9% من المدن الرئيسية بتغطية تصل إلى 44.6% في المناطق المأهولة بالسكان.

وشملت الاستثمارات كذلك تغطية 99% من المناطق المأهولة بشبكة الإنترنت عبر الهاتف الجوال، مع نمو تغطية النطاق العريض الجوال في المناطق الريفية بما يزيد على 8.5 ضعف ما كانت عليه قبل خمس سنوات. وساهم توسيع البنية التحتية في ارتقاء المملكة ضمن التصنيف العالمي لسرعة اتصال النطاق العريض للأجهزة المحمولة من المرتبة 107 عام 2017 لتحلّ بين المراتب الخمس الأوائل عام 2021، والمرتبة الثانية بين دول مجموعة العشرين.

وفي إطار الاستعداد لإنترنت الأشياء والثورة الصناعية الرابعة والتقنيات الذكية، وما تتطلبه من زيادة في عرض النطاق الترددي، عززت المملكة تخصيص الطيف الترددي من خلال إعادة توزيع 1100 ميجاهرتز من التردد لزيادة سرعات النطاق العريض الجوال، والتوسع في الاتصالات الوطنية المناظرة في مقسم الإنترنت السعودي. واحتلّت المملكة بهذه الخطوة المرتبة الثانية بين دول مجموعة العشرين من حيث حجم الطيف المعاد تخصيصه لخدمات الهاتف الجوال، وأعلنت بعدها هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST) عن الاستراتيجية الوطنية للطيف الترددي، والتي خصصت 23 جيجاهيرتز من الطيف لزيادة سرعة الجيل الخامس وتغطيته.

15 مليار دولار
قيمة الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات

الرياض
المركز السابع لأعلى سرعة تحميل لشبكات الجيل الخامس في العالم

تمكين مراكز البيانات

تقود المملكة العربية السعودية استراتيجية شاملة للرقمنة تركز على تطوير المملكة كمركز رقمي مع مراكز البيانات تعمل كأصول أساسية بهدف بناء 1.3 جيجاوات من القدرات بحلول العام 2030. وتتمتع المملكة ببيئة جذابة لبناء مراكز البيانات من خلال بنية تحتية للطاقة عالية الموثوقية وفعالة من حيث التكلفة تتناسب مع المتطلبات العالمية المتزايدة لمرافق مراكز البيانات.

علاوة على ذلك، تتبنى المملكة برنامجاً طموحاً للاستدامة البيئية من خلال مبادرتها "السعودية الخضراء"، والتي تستهدف تأمين 50% من احتياجات الطاقة المحلية للمملكة من مصادر الطاقة المتجددة، والتي تلبي التزامات مزودي مراكز البيانات المتعلقة بخفض الكربون. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت المملكة العربية السعودية تعرفة مخفضة للطاقة الكهربائية وهي 0.048 دولار/كيلوواط ساعة لمراكز بيانات الحوسبة السحابية، ما يجعلها خياراً جذاباً للغاية لمستثمري مراكز البيانات.

وأخيراً، تلعب وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً رئيسياً في تمكين مستثمري مراكز البيانات من خلال الاستفادة من الموارد اللازمة مثل خيارات الأراضي وتسهيل الاتصال المحلي والدولي والتنسيق مع الجهات الحكومية للحصول على التصاريح اللازمة.

18 مليادر دولار
حجم الاستثمارات في مراكز البيانات

1,300 ميجا وات
سعة مراكز البيانات بحلول العام 2030

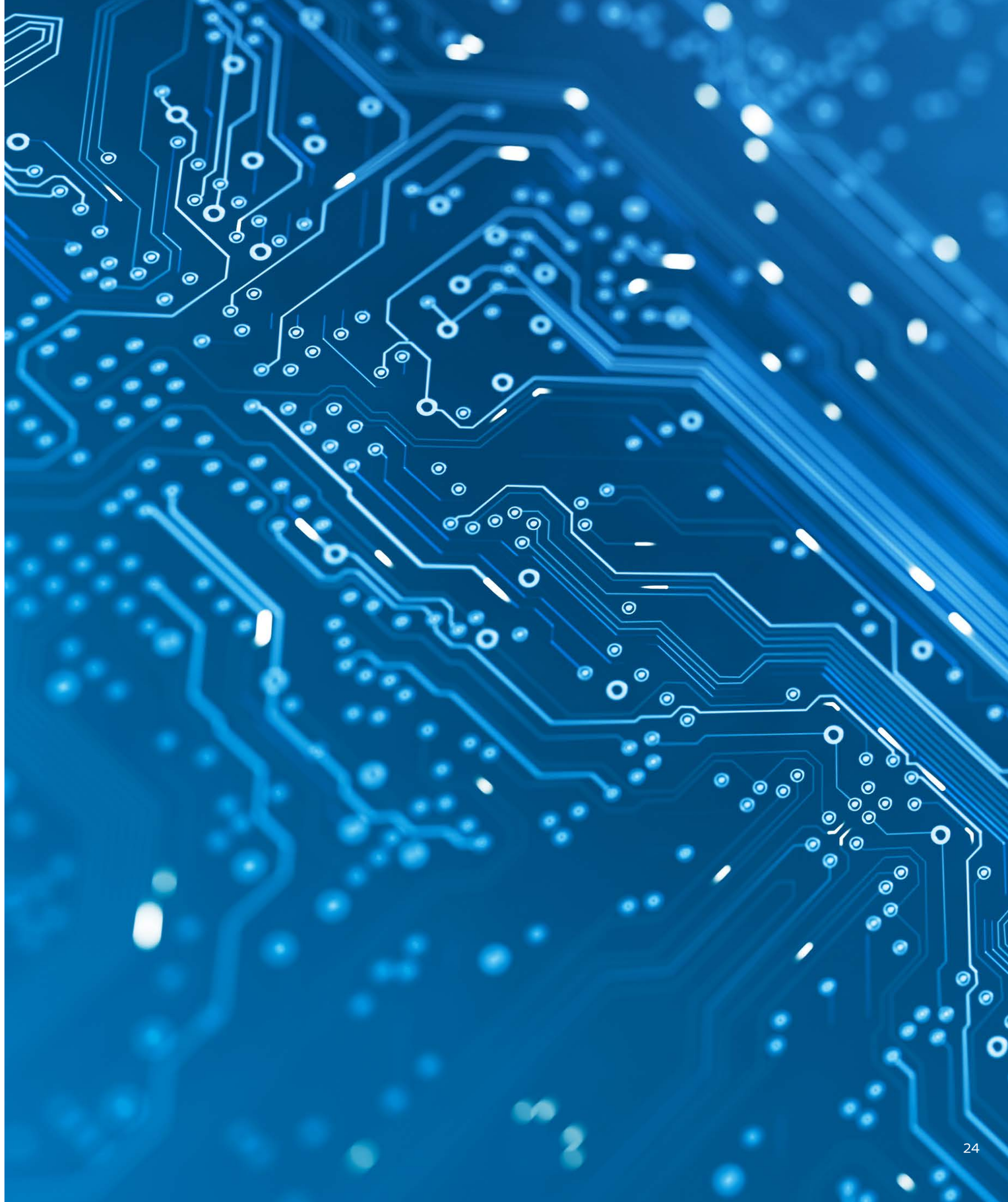

البنية التحتية للألياف الضوئية

أدركت الحكومة السعودية أهمية بناء شبكة أساسية بمستوى عالمي وإمكانات واتصالات دولية لإرساء اقتصاد رقمي، رائد، لذا مولت مشاريع بناء شبكات الألياف الضوئية بإشراف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بما في ذلك تمويل مباشر لنحو 40% من شبكات الألياف الضوئية في المملكة. وبالنتيجة، حققت الشبكة المحلية مكاسب هائلة من حيث السرعة والاتصال، وتم تجهيز أكثر من 3.5 مليون منزل بخدمات اتصال النطاق العريض عبر الألياف الضوئية، وهو أكثر من ضعف النسبة التي تم تسجيلها قبل خمس سنوات.

وتماشياً مع طموحات المملكة في تحقيق مكانة رائدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، حرصنا على تطوير الاتصالات المحلية والدولية في آن معاً لضمان دور رئيسي للمملكة في القطاع الرقمي الإقليمي.

وتم زيادة سعة النطاق الترددي الدولي بمقدار ثلاثة أضعاف ونصف عما كانت عليه قبل خمس سنوات، لتصل إلى 9.7 تيرابت/ثانية. وتمتلك المملكة حالياً 15 كابلاً بحرياً من الألياف الضوئية وثلاثة كابلات برية، مما يوفّر إمكانيات اتصال عالمية المستوى عبر الألياف الضوئية.

وتحتضن المملكة مراكز بيانات لثلاثة من كبار مزودي الخدمات السحابية الدوليين، ما يعد دليلاً على أهميتها في القطاع الإقليمي ومؤشراً على قوّة البنية التحتية للاتصالات الدولية فيها.

ومن المخطط رفد شبكات الألياف الضوئية بأنظمة الاتصال عبر الأقمار الصناعية مستقبلاً. وعقدت شركة نيوم اتفاقيةً مشروع مشترك مع ون ويب، شبكة الاتصالات العالمية التي تعمل في الفضاء، بهدف توفير شبكة اتصال فائقة السرعة بواسطة الأقمار الصناعية إلى مدينة نيوم والمملكة العربية السعودية والمنطقة بشكل عام. وتوفّر مجموعة الأقمار الصناعية ذات المدار الأرضي المنخفض التابعة لشركة ون ويب نظاماً أسرع وأكثر موثوقية للاتصال، بما يساهم في تمكين النظم الرقمية الإدراكية المتطورة لنيوم والشركات والمجتمعات الريفية. وتتضمن الاتفاقية شراكة استراتيجية طويلة الأمد فيما يتعلق بالبحث والتطوير لأنظمة الاتصال المستقبلية.

المركز 21 عالميًا
حجم الاستثمارات في مراكز البيانات

9.7 تيرابت /ثانية
سعة مراكز البيانات بحلول العام 2030

قطاع الأعمال

تهدف رؤية المملكة 2030 ضمن أهدافها الأساسية إلى إنشاء بيئة عمل منفتحة وشفافة وجذابة في المملكة، وتولي أهمية كبيرة لجذب الاستثمارات الداخلية وزيادة مشاركة القطاع الخاص كعوامل أساسية للنمو.

وتقود العديد من الجهات الحكومية الجهود الوطنية في مجال الأعمال التجارية، حيث أطلق صندوق الاستثمارات العامة مبادرة شريك لتسهيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص وتقديم حوافز لتمكين مستثمري القطاع الخاص من تحقيق هدف المساهمة بنسبة 65% في إجمالي الناتج المحلي.

كما سمحت المملكة عام 2018 للشركات الأجنبية بالتملك بنسبة 100%، وبدورها، تدعم وزارة الاستثمار الجهود المبذولة في جميع المجالات لمساعدة الشركات التي تتطلع للعمل في المملكة، بدءاً بالحصول على تصاريح العمل والتراخيص، ووصولاً إلى البحث عن أماكن العمل والأراضي المناسبة.

وفي هذا الإطار، طور المركز السعودي للأعمال برنامج مراس الذي يتيح للشركات خدمات شاملة لتأسيس أعمال جديدة مع تسهيلات تختصر المعاملات المطلوبة إلى يوم واحد فقط بعض الأحيان. وتقدم منصة خدمات مراس الإلكترونية بوابة موحدة لجميع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الجهات الحكومية للشركات.

أما بالنسبة لدعم الشركات القائمة، فطورت المملكة برامج لاكتشاف المواهب وتنمية المهارات، بما في ذلك الأكاديمية الرقمية السعودية التي تقدم مناهج تدريبية مخصصة تم إعدادها بالتعاون مع القطاع الخاص لتلبية احتياجات محددة للأعمال.

وتم تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التنظيمية المرتبطة بالأعمال، وتركزت على التجارة عبر الحدود والإصلاح القضائي وإجراءات الشفافية. وتم تصنيف المملكة بفضل هذه الجهود الاقتصاد الأكثر تحسناً وفق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي.

40 مليار دولار أميركي

قيمة سوق تقنية المعلومات والاتصالات والتقنية الناشئة في المملكة

الشركات الناشئة وريادة الأعمال

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة أساس النشاط الاقتصادي، وتهدف رؤية المملكة 2030 إلى تعزيز مساهمة هذه الشركات في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030. وفي هذا الإطار، سعت المملكة إلى دعم الشركات وتعزيز الابتكار والتوجه نحو ريادة الأعمال لدى السعوديين من خلال إطلاق برامج لتطوير ثقافة الشركات الناشئة وتشجيع الأعمال الجديدة وتمويل القطاع.

واستثمرت الشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية"، بإدارة صندوق الاستثمارات العامة، أكثر من 13 مليون دولار أميركي (50 مليون ريال سعودي) في الشركات الناشئة منذ عام 2011 ضمن قطاعات متعددة، بهدف تسويق نتائج البحث والتطوير للمؤسسات البحثية المحلية والدولية ونقل هذه التقنيات المتطورة إلى المملكة. وعلى نحو مماثل، يسعى برنامج شريك إلى تمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

فيما تتولى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الأعمال التجارية والوصول إلى التمويل وتسويق وتصدير المنتجات والخدمات.

وبالإضافة إلى ذلك، تركز مسرعات الأعمال مثل مسك الابتكار على دعم مشاريع الابتكار في مراحلها المبكرة، واستقطاب شركاء عالميين لمشاركة أحدث الخبرات والتجارب في مجال تعزيز النمو والاستقطاب من وادي السيليكون مع الشركات الناشئة في المنطقة.

وفي إطار دعمها لشركات التقنيات المالية، أنشأت هيئة السوق المالية السعودية التصريح التجريبي للتقنية المالية، وتضم المملكة حالياً 13 شركة مرخصة في هذا المجال مع 15 شركة أخرى مشاركة في البيئات التجريبية.

ويشهد تمويل رأس المال الجريء في المملكة نمواً سريعاً، حيث تم توجيه 987 مليون دولار من رأس المال الجريء إلى الشركات الرقمية السعودية الناشئة خلال عام 2022، وهي الحصة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأكثر من ضعف ما تم تسجيله في أعوام 2020 و 2021 و 2022 معاً.

987 مليون دولار

حجم الاستثمار الجريء الجديد في قطاع التقنية في نهاية 2022

المركز السابع

على مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لنمو الشركات المبتكرة

المهارات والتوطين

تتمحور البرامج الوطنية بالدرجة الأولى حول المواطنين، وتركز المملكة العربية السعودية بشكل كبير على إعداد سكان المملكة وبخاصة النساء والشباب، لأخذ زمام المبادرة في مبادرات التحول، لذا تنفذ برنامجاً مكثفاً لتطوير رأس المال البشري والكفاءات المطلوبة لتحقيق رؤية المملكة 2030.

وضمن هذه الجهود، أطلقت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالشراكة مع القطاع الخاص مبادرة مهارات المستقبل التي دربت أكثر من 40 ألف رجل وسيدة في تخصصات فاعلة ومؤثرة، مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، إلى جانب المهارات والتطوير والدعم المهني للمساهمة في توفير فرص عمل عالية الجودة.

وأدرجت وزارة التعليم، بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، المهارات الرقمية ضمن مناهج المدارس الحكومية، ودربت أكثر من مليون طالب و11 ألف معلم في مجالات التقنيات الأساسية.

وأعلن الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، بالشراكة مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، عن معسكر طويق 1000 للاستثمار المكثف في المهارات المستقبلية، وهو عبارة عن مبادرة لتدريب الطلاب وتوظيفهم في قطاعات الأمن السيبراني والبرمجة والذكاء الاصطناعي والألعاب الإلكترونية. ويسعى البرنامج إلى تحسين المهارات الرقمية لـ 100 ألف شاب وشابة سعودي بحلول عام 2030، بهدف تأهيل مبرمج بين كل 100 مواطن سعودي بحلول 2030.

ونجحت المملكة بفضل برامج بناء القدرات في ترسيخ قاعدة مهارات متينة، وقطعت أشواطاً ملحوظة في توظيف السعوديين والسعوديات. وتنامى عدد الوظائف في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من 246.700 وظيفة للربع الرابع 2017 إلى 340 ألف وظيفة بنهاية 2022، بينما ارتفع معدل التوطين من 37% إلى 54.1%. وتضاعفت مشاركة المرأة في القطاع ثلاث مرات، من 7% في عام 2017 إلى 32.5% اليوم، وهو أعلى من المعدل المتوسط في أوروبا والبالغ 17%.

وتتربع المملكة اليوم في المرتبة التاسعة عالمياً لنمو المهارات الرقمية بين الموظفين وفق المنتدى الاقتصادي العالمي، وحاز برنامج تمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات على جائزة إيكوالز من الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2020.

340 ألف وظيفة

عدد المشتغلون في نطاق الاتصالات وتقنية المعلومات بنهاية 2022

%32.5

نسبة مشاركة المرأة في مكان العمل في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات

قطاع التقنية

لا تقتصر طموحات المملكة في مجال التقنية على اعتماد الحلول الجديدة واستخدامها في الأسواق الأخرى، إنما تهدف إلى تحقيق مكانة رائدة ومبتكرة في هذا المجال وإنشاء قطاع صحي وتنافسي.

ونفذت المملكة عدداً من المبادرات الرامية إلى تقديم الدعم المالي وتوسيع منظومة الأعمال التقنية وتعزيز نمو قطاع التقنية المحلي، فضلاً عن دعم حضورها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ولضمان فرص النمو في منظومتنا، أجرت المملكة العربية السعودية مراجعة شاملة لأكثر من 200 لائحة في 15 قطاعاً، وأنشأت 25 لائحة جديدة ومحدثة لتمكين الابتكار ونماذج الأعمال الجديدة، بما في ذلك لوائح منصات التمويل الجماعي ولوائح منصات تأجير السيارات بين العملاء.

وفي إطار مساعينا لدعم القطاع، أطلقنا البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات بميزانية 660 مليون دولار (2.5 مليار ريال سعودي) بهدف تسريع نمو الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس شركات محلية، فضلاً عن تشجيع الاستثمار والشراكات الاستراتيجية واستقطاب المواهب العالمية ومشاريع البحث والتطوير إلى المملكة.

ويتضمن البرنامج مبادرة لضمان قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم الشركات التي تركز على التقنية وتعزيز الثقة بينها وبين الهيئات المالية، بالإضافة إلى مبادرات أخرى لتسهيل الوصول إلى التمويل وتمكين توسع شركات التقنية المحلية. كما يعمل البرنامج على جذب الاستثمارات والشركات الدولية إلى المملكة وتطوير ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مجال التقنية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث لدفع عجلة البحث وجذب التمويل.

ونجحت المملكة باستقطاب شركاء دوليين لدعم نمو القطاع، حيث أعلن صندوق الاستثمارات العامة هذا العام عن شراكة مع منصة التجارة العالمية الصينية إي دبليو تي بي لتأسيس صندوق إي دبليو تي بي أرابيا كابيتال السعودي - الصيني بقيمة 400 مليون دولار (1.5 مليار ريال سعودي) سعياً لدعم شركات التقنية الناشئة المحلية.

وتمضي المملكة في تسريع نمو الاقتصاد الرقمي الذي يساهم اليوم بنسبة 15% في إجمالي الناتج المحلي السعودي.

660 مليون دولار

قيمة تمويل البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات ودعم قطاع التقنية السعودي

15.8%

نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في إجمالي الناتج المحلي السعودي

مسيرة التحول في المملكة العربية السعودية

مسيرة تحول على مستويات غير مسبوقة

انطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تعيش المملكة العربية السعودية مرحلة من التحول والتحديث غير المسبوقين، إذ تتجاوز وتيرة التغيير الذي تمر به المملكة جميع التوقعات وترسخ معايير جديدة لما يمكن للدول أن تقوم به لإعادة رسم ملامح مجتمعها ومكانتها على الصعيد العالمي.

وتتمتع المملكة بموقع استثنائي في قلب العالم العربي، وخصوصاً بكونها مهد الإسلام وحاضنة مكة والمدينة المنورة. ومن جانب آخر، تُعد المملكة بفضل موقعها الاستراتيجي بين أوروبا وآسيا وأفريقيا بوابة طبيعية للقارات الثلاث وخياراً بديهياً كوجهة للأعمال. ويقطن 35% من إجمالي سكان العالم على بُعد مسافة لا تتجاوز أربع ساعات بالطائرة من المملكة، بينما يُمكن الوصول إلى 80% منهم خلال ثماني ساعات فقط. ولذا لم يكن من المستغرب أن تنشط أكثر من 117 شركة طيران في أجواء المملكة في الفترة السابقة لأزمة كوفيد19-.

وتعتمد المملكة العربية السعودية على الطريق التجاري الرئيسي الذي يُوفره البحر الأحمر على سواحلها الغربية للاستثمار في تعزيز مكانتها كمركز رئيسي للخدمات اللوجستية، بالاستفادة من بنية تحتية متكاملة في قطاع النقل تشمل الممرات البحرية والسكك الحديدية، بحيث تربط الأنشطة التجارية العالمية عبر مختلف الأسواق في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا وغرب آسيا.

وتتمتع المملكة، بوصفها إحدى اقتصادات مجموعة العشرين، بإجمالي ناتج محلي مرتفع ونظام نقدي مستقر وقطاع مالي يزخر بكم وافر من رأس المال. وتُعد السوق المالية السعودية (تداول) الأضخم من نوعها في المنطقة برأس مال في السوق يتجاوز 1.9 تريليون دولار أمريكي (ما يُعادل 7.1 تريليون ريال سعودي). وأعادت رؤية المملكة 2030 مواءمة الاقتصاد السعودي بهدف بناء دولة ديناميكية ومبتكرة وتتمتع بإمكانات تنافسية، إذ انخفض الاعتماد على الإيرادات النفطية من 81% في عام 2015 إلى 67% عام 2018. وتحتل المملكة المرتبة السابعة عالمياً في معدل نمو الشركات المبتكرة، وفقاً لتقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي؛ كما ارتقت المملكة العربية السعودية 30 مرتبة منذ عام 2019 في تصنيفات البنك الدولي لسهولة مزاولة الأعمال. وصنّف البنك الدولي المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة كأفضل دولة من حيث تنفيذ الإصلاحات ضمن دول مجموعة العشرين في عام 2018، بفضل ما أقرته من لوائح تنظيمية لتعزيز التجارة العابرة للحدود وحماية المستثمرين وإنفاذ العقود وزيادة الشفافية.

وتتصدر الحكومة السعودية مساعي التحوّل الذي تعيشه المملكة، لا سيما من خلال خُططها لرقمنة الخدمات الحكومية؛ حيث تم تحويل 97% من الخدمات الحكومية إلى خدمات رقمية، لتمكين التواصل بشكل أسهل وأسرع مع الحكومة. وتُقدم منصة أبشر، على سبيل المثال، مجموعة من الخدمات الرقمية الأساسية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وتصل خدماتها إلى ما يزيد عن 18 مليون مستخدم بإجمالي 280 خدمة، فضلاً عن قدرتها على استكمال مختلف المعاملات خلال دقائق.

الدور المتنامي للنساء

تنامى دور النساء في المملكة بشكلٍ سريع خلال الأعوام الأخيرة، وأدت تدابير مثل إزالة القيود على قيادة النساء للمركبات والفصل بين الجنسين في المطاعم إلى تعزيز مشاركة النساء في المجتمع. ومع ذلك، كان الارتفاع غير المسبوق في أعداد النساء في صفوف القوى العاملة أبرز الإنجازات التي حققتها المملكة في هذا الصدد،

حيث ارتفع تمثيل النساء في القوى العاملة بالمملكة من 20% في عام 2017 إلى 33% حالياً، مُتجاوزاً الهدف الذي حددته رؤية المملكة 2030 عند 30%. ومن ناحية ثانية، طرح القطاع الخاص أعداداً كبيرة من فرص العمل المخصصة للنساء من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية.

ودخلت السيدات السعوديات أيضاً مجال ريادة الأعمال الحافل بالتحديات؛ إذ تمتلك النساء اليوم أكثر من 40% من إجمالي الشركات الصغيرة في المملكة، في زيادة بنسبة 16% عمّا كانت عليه عند إطلاق رؤية المملكة 2030. بينما تضاعفت أعداد النساء المستفيدات من بنك التنمية الاجتماعية ليصل إلى 10 آلاف سيدة نجحن في إطلاق مشاريع متناهية الصغر ما أسهم في توليد إيرادات بقيمة 213 مليون دولار أمريكي (ما يُعادل 800 مليون ريال سعودي).

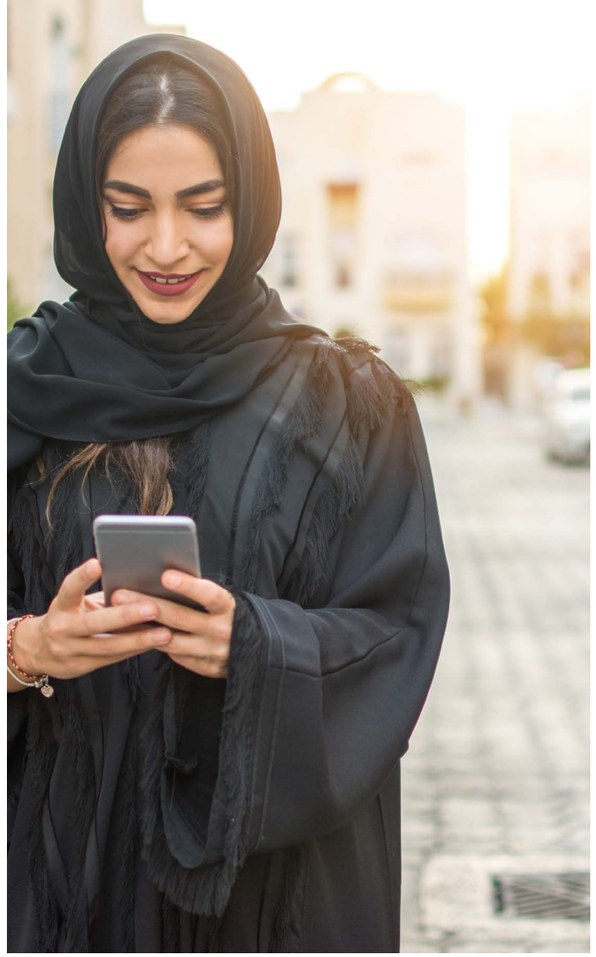

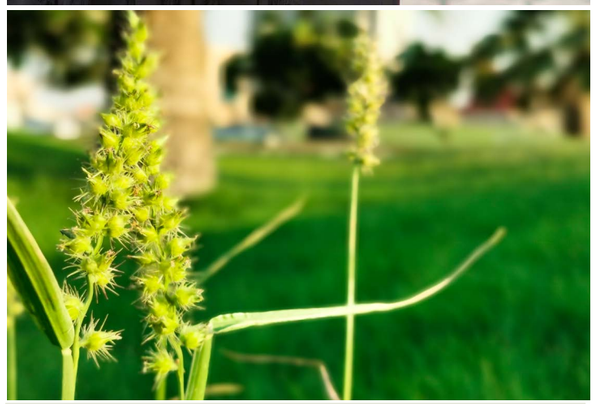

جودة الحياة

لا تقتصر مبادئ رؤية المملكة 2030 على النهوض بالاقتصاد السعودي فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى تحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين في المملكة على حد سواء، فضلاً عن تعزيز مكانتها كوجهة مرغوبة للعيش. وتواصل المملكة مساعيها لتحسين مختلف المجالات الصحية والتعليمية وغيرها من المؤشرات الرئيسية، حيث تأتي الرياض ضمن قائمة المدن الأكثر أماناً في العالم، بينما نجحت التحسينات التي طالت قطاع الرعاية الصحية السعودية في زيادة متوسط الأعمار المتوقع في المملكة. ويتطابق معدل عدد الأطباء للفرد في المملكة مع مثيله في الولايات المتحدة الأميركية، بينما أتاحت منصة الرعاية الصحية الرقمية الوطنية إمكانية النشر السريع لخدمات التطبيب عن بُعد.

وبلغ عدد الاستشارات الافتراضية في عام 2020 ما يزيد عن 50 مليون استشارة صحية، باستخدام تطبيق (صحة)، وحجز أكثر من 70 مليون موعد في عام 2020 من خلال تطبيق (موعد). مما أدى إلى تقليل عدد الزيارات للأطباء في المستشفيات واستبدالها بخدمة التطبيب عن بُعد وتطبيق صحة بنسبة 50%، فضلاً عن تقليص معدلات أوقات الانتظار للحصول على الاستشارات الطبية من أشهر إلى أيام. وتهدف هذه الخطوة إلى تقديم 50% من إجمالي الاستشارات الصحية باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي.

وخصصت المملكة استثمارات كبيرة للنهوض بقطاع التعليم، وخصوصاً من حيث تطوير المدارس والجامعات. وأتاح التعليم الإلكتروني لما يزيد عن ستة ملايين طالب إمكانية مواصلة تعليمهم برغم أزمة كوفيد-19. وتم تصنيف جامعة الملك عبدالعزيز في عام 2021 ضمن أفضل 200 جامعة في العالم في قائمة تايمز العالمية للجامعات للتعليم العالي، وهي المرة الأولى التي تنجح فيها مؤسسة أكاديمية سعودية بالوصول إلى هذه القائمة، علماً أنّ خمس جامعات في المملكة تأتي ضمن قائمة أفضل 400 جامعة في العالم.

مبادرة السعودية الخضراء

أعلنت المملكة العربية السعودية عن إطلاق مبادرة السعودية الخضراء في عام 2021، بما يعكس التزامها الراسخ بالاستدامة ومواجهة التحديات البيئية. وتهدف المملكة بموجب هذه المبادرة إلى الوصول إلى الحياد الصفري للكربون بحلول عام 2060 من خلال إطلاق مبادرات طاقة قادرة على الحد من الانبعاثات بما يصل إلى 278 مليون طن سنوياً لغاية عام 2030. وستصل نسبة السيارات الكهربائية في الرياض إلى 30% بحلول عام 2030، حيث ستخفض المدينة من انبعاثاتها بمعدل النصف خلال الفترة ذاتها.

نهج الاقتصاد الدائري للكربون

الاقتصاد الدائري للكربون (CCE) هو نهج متكامل وشامل وعملي يهدف إلى إدارة الانبعاثات والاستفادة منها. وحتى تاريخه، نفذت المملكة العربية السعودية أكثر من 30 مبادرة لدعم الاقتصاد الدائري للكربون عبر منظومة الطاقة بأكملها، بهدف تمكين العمل المناخي وتعزيز النمو الاقتصادي في آنٍ معاً.

الاستثمار في التحول الأخضر

تؤمن المملكة العربية السعودية بإمكانية تحقيق مستقبل الحياد الصفري بمسؤولية ودون إهمال التنمية الاقتصادية. لذا تلتزم المملكة بالاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وتوفير فرص العمل لملايين الناس في المنطقة.

التعاون الدولي

ينطوي تبادل المعارف والتعاون الدولي على أهمية كبرى في سباق التصدي للتغير المناخي. وفي هذا السياق، تلتزم المملكة العربية السعودية بدعم وحشد الجهود الدولية لضمان مستقبل أكثر استدامة للعالم أجمع.

نهج يشمل جميع فئات المجتمع

يشكل تحول الطاقة وحماية الأراضي والتشجير عناصر أساسية في العمل المناخي. لكن تبني رؤية جماعية والعمل بعزيمة قوية لبلوغ النجاح لا يقلّ أهمية عنها أيضاً. وتمثل مبادرة السعودية الخضراء مسعى يشمل جميع فئات المجتمع، ويعمل على تحفيز القطاعين العام والخاص وتمكين المواطنين من المساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية الطموحة.

الترفيه والثقافة

يُعد قطاع الترفيه والثقافة واحداً من أسرع القطاعات نمواً في المملكة العربية السعودية. وتُحقق المملكة هدفها في التحول إلى مركز إقليمي لترفيه المواطنين والسياح بفضل استضافة أبرز الفعاليات الرياضية والثقافية وبناء الملاعب وأماكن الترفيه ذات الطراز العالمي. واستضافت المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 ما يزيد عن ألفي فعالية حضرها 46 مليون زائر، بما فيها سباق جائزة السعودية الكبرى للفورمولا 1، وفورمولا إي الدرعية، وبطولة العالم للملاكمة، ورالي داكار، وفعالية المصارعة دبليو دبليو إي، ولاعبون بلا حدود، التي تعتبر أضخم فعالية يشهدها العالم في مجال الرياضات الإلكترونية.

ومن جانب آخر، تزخر المملكة بمزيج متنوع بين الحداثة والعراقة، إذ تحتضن خمسة من المواقع المُسجلة على قائمة مواقع التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، بما فيها موقع العلا التراثي ومدينة الدرعية التاريخية، إلى جانب الوجهة السياحية الفاخرة المرتقبة على البحر الأحمر ومركز القدية الترفيهي اللذين يُقدمان أحدث الخيارات الترفيهية. ويشهد قطاع السينما السعودي مرحلة من الازدهار الواسع، مع افتتاح ما يزيد عن 70 صالة سينما في المملكة بحلول نهاية عام 2022. وتُعد فعاليات مواسم السعودية، التي تزخر بالبرامج الترفيهية التي تستضيفها أبرز مدن المملكة ومواقعها السياحية من الأنشطة الأبرز في الفترة الحالية، حيث اكتسبت زخماً متزايداً بشكل غير مسبوق في أعقاب أزمة كوفيد-19.

الرياض في طريقها للتحول إلى عاصمة عالمية

تُكثف العاصمة الرياض جهودها لتتحول إلى عاصمة عالمية، بالتزامن مع تنامي دور المملكة الجديد كمركز عالمي في المنطقة، وتصل مساهمتها الاقتصادية إلى 44% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة. وستنهض المدينة في المستقبل في العديد من المجالات، حيث تطمح لحجز مكانها بين مصاف أذكى مُدن العالم.

وتم إنفاق أو تخصيص ما يصل إلى 220 مليار دولار أميركي (ما يعادل 825 مليار ريال سعودي) للمشاريع التي تشهدها الرياض، بينما ستُعزز الاستثمارات التي يُجريها القطاع الخاص من دور المبادرات التي تمضي بالمدينة نحو المستقبل. وتُشير التوقعات إلى إمكانية زيادة عدد سكان المدينة ليتراوح ما بين 15-20 مليون نسمة، حيث ستتحول إلى جانب مدينة نيوم الذكية، إلى مركز لتوفير فرص العمل الحكومي وطرح مبادرات النمو. وكانت مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات قد أعلنت عن خططها لتأسيس مراكز إقليمية لها في الرياض، مع تحول مركز الملك عبدالله المالي إلى نقطة جذب للشركات في العاصمة. ومن ناحية أخرى، ستتحول الرياض إلى أضخم مدينة صناعية في العالم، مدعومةً بست مناطق اقتصادية خاصة تتخذ من المدينة مقراً لها. كما تجري الأعمال على قدم وساق لتطوير محطات المواصلات، بما فيها السكك الحديدية، لربط الرياض مع مختلف مناطق المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتُشكل التنمية الاقتصادية جانباً واحداً فقط من قصة الرياض، حيث شهدت المدينة إطلاق أكثر من 20 مشروعاً ضخماً يسهم في تغيير ملامح المدينة وتحويلها إلى مدينة عالمية لاستضافة الأنشطة الثقافية والترفيهية، بما في ذلك حديقة الملك سلمان، والرياض الخضراء والرياض آرت وبوليفارد مدينة الرياض، وغيرها الكثير. ومساري الرياض الفني والرياضي، وغيرها الكثير. وليست البرامج التي أطلقت بهدف تعزيز جودة الحياة في الرياض، بما فيها خطط زراعة ملايين الأشجار، سوى جزء يسير من المبادرات التي ستشهدها الرياض وسترتقي بها بسرعة لتكون مدينة عالمية نابضة بالحياة وقادرة على تقديم مجموعة متنوعة من خيارات أنماط الحياة والعيش ذات الطراز العالمي.

نيوم - خارطة طريق نحو المستقبل

تُعد نيوم، التي من المتوقع أن تُصبح ثاني أضخم المراكز الحضرية في المملكة، تُحفة عمرانية تُسلط الضوء على تطور المملكة ومؤشراً لطموحاتها المستقبلية. وتُعد مدينة نيوم الذكية التي تقع على سواحل البحر الأحمر شمال غرب المملكة مشروعاً رائداً سيمضي قُدماً بمساعي التنويع الاقتصادي في السعودية،

وسيوفر المشروع 380 ألف فرصة عمل وسيرفد الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحوالي 48 مليار دولار أميركي (ما يُعادل 180 مليار ريال سعودي) بحلول عام 2030.

وتخضع خطوات تطوير المشروع لمعايير جديدة كُلياً من حيث قابلية العيش والاستدامة، بالاعتماد على مشاريع حضرية تضمن مستقبلاً إيجابياً من حيث انبعاثات الكربون من خلال استخدام الطاقة النظيفة بالكامل وحلول التنقل ذاتية القيادة وأنظمة الذكاء الاصطناعي من أجل تعزيز إمكانات البنية التحتية وتحسين جودة الحياة. وتم تصميم نيوم لتكون موقع إقامة ومكان عمل لما يزيد عن مليون نسمة من جميع أنحاء العالم.

الشركاء الحكوميون في عملية التحول الرقمي

هيئة الحكومة الرقمية

تأسست هيئة الحكومة الرقمية في مارس 2021، بهدف تمكين الجهات الحكومية رقمياً باستخدام خدمات إلكترونية سلسة ومتكاملة، من خلال توظيف المزايا القيمة للتقنيات الحديثة وتقديم نتائج تلبي تطلعات المستفيدين، ما يرسي استراتيجية حكومة رقمية رائدة في المملكة العربية السعودية.

وتلتزم هيئة الحكومة الرقمية بتطوير الاستراتيجية الرقمية الوطنية وسياسات وإطار عمل الحكومة الرقمية ودعم الهيئات الحكومية لتقديم خدمات رقمية وبسيطة وآمنة وموثوقة للمستفيدين. ومن المتوقع أن تعزز هيئة الحكومة الرقمية من مكانة المملكة على المؤشرات العالمية من خلال اعتماد التحول الرقمي في الخدمات الحكومية بما يتماشى مع أفضل المعايير العالمية.

وتمتلك المملكة العربية السعودية أكثر من 1,500 موقع إلكتروني حكومي يوفر حوالي 4,000 خدمة إلكترونية، ولهيئة الحكومية الرقمية دور هام في تنظيم هذه المنصات والمواقع والخدمات الرقمية الحكومية وتطوير منظومة رقمية للهيئات الحكومية، فضلاً عن التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية ذات الصلة.

وتتضمن الوظائف الأساسية للهيئة المساهمة في تطوير المعايير التقنية للمملكة العربية السعودية واللوائح التنظيمية المطلوبة لنماذج التحول الرقمي الحكومية،

كما تقدم المشورة للهيئات الحكومية فيما يتعلق بالتحول الرقمي، وتسهم أيضاً في بناء القدرات الوطنية وحوكمة السحابات الخاصة بالحكومة الرقمية، لضمان تعزيز تجربة المستفيدين وتحقيق رضا العملاء.

هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST)

تأسست هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST) لتسخير الإمكانات اللامحدودة للتقنية وتنظيمها من خلال تطوير البنية التحتية للاتصالات في المملكة العربية السعودية. وللهيئة دور حيوي في ضمان إمكانية الوصول السهل والعادل إلى أحدث الخدمات الرقمية والالتزام بأرقى المعايير التقنية.

وتعمل هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST) على حماية العملاء وتحفيز الاستثمار، من خلال الحرص على المكانة التنافسية للسوق السعودية وكفاءتها واعتمادها لممارسات عادلة بالنسبة للعملاء، إضافة إلى ضمان قدرتها على تحقيق النمو المطلوب لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية في المملكة العربية السعودية. ويرتكز هذا العمل على أربعة مبادئ أساسية، هي الابتكار والشفافية والتمكين والتعاون.

وتعمل الهيئة على تمكين إنشاء منظومة خدمية قائمة على التعاون لقيادة التحول الرقمي في المملكة، بالاستناد إلى دورها كجهة تنظيمية للاتصالات وتقنية المعلومات والتقنيات الناشئة. وعملت الهيئة على تحديث قواعدها التنظيمية، ما أتاح تحقيق عدد من الإنجازات:

- حصول المملكة العربية السعودية على تصنيف منظم رقمي من الجيل الخامس من قبل الاتحاد الدولي للاتصالات، مما يمثل أعلى مستوى من النضج التنظيمي. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من بين جميع المنظمين الرقميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي المرتبة التاسعة من بين دول مجموعة العشرين

- استفادة كامل المملكة العربية السعودية من ميزات تقنيات اتصالات الجيل الخامس، فضلاً عن أحدث تقنيات الإنترنت اللاسلكي بما فيها WiFi 6e بفضل نشر أحدث التقنيات اللاسلكية، والتي تشمل أضخم شبكة اتصالات من الجيل الخامس في المنطقة بتغطية تتوسع بوتيرة سريعة في مختلف أنحاء المملكة. ويُمكن تعزيز هذه المزايا من خلال تخصيص أكبر نطاق من طيف الراديو في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، سواء للاستخدام المُرخص (مثل شبكات الجيل الخامس) أو المُعفى من الترخيص مثل WiFi 6e

- إنشاء شبكة ألياف ضوئية وطنية تتيح وصولاً مفتوحاً للأفراد والشركات، لتوفير إمكانية الاشتراك لأي مشغّل مرخّص بغض النظر عن مزود البنية التحتية، ما يضمن استمرارية خدمات الاتصال لجميع المستخدمين في المملكة العربية السعودية

- إدراج المملكة العربية السعودية ضمن قائمة أفضل 10 دول لسرعة الإنترنت على الأجهزة المحمولة على مستوى التحميل العالم تحت إشراف هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST)

- إدراج الرياض بين أفضل عواصم العالم من حيث سرعة اتصالات شبكات الجيل الخامس

الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز

تأسس الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز في 31 أكتوبر 2017، دوراً مهماً في ضمان قدرة المؤسسات الحكومية على الاستفادة من كامل الإمكانيات التي تتيحها الابتكارات التقنية، لا سيما في ضوء التطور المستمر للمشهد التقني. ويهدف الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز إلى بناء قدرات محلية واحترافية في مجال الأمن السيبراني وتطوير البرمجيات والدرونز بناءً على أفضل الممارسات والمعايير العالمية.

ويتمثل هدفه في أن يكون من بين كل 100 سعودي مبرمج واحد بحلول عام 2030، من خلال تمكين قدرات الجيل التالي في مختلف مجالات التقنيات المتقدمة. ويجري العمل على تحقيق ذلك من خلال إلهام الأجيال الحالية والمستقبلية من المبتكرين وخبراء التقنيات المتقدمة عن طريق مجموعة من المبادرات والفعاليات، وهو ما يتيح تمكين جيل الشباب من تطوير مؤهلات من خلال تدريبات مكثفة، إضافة إلى توفير الأدوات المطلوبة وفرص الاستثمار. كما يدعم الاتحاد المستفيدين من خلال توفير فرص توظيف والمساعدة في إطلاق شركاتهم الناشئة،

ويتولى الاتحاد اليوم إدارة 154 دورة تدريبية مع أكثر من 240 فعالية شهدت مشاركة ما يزيد عن 3,200 شخص. وينظم الاتحاد مجموعة كبيرة من الفعاليات للترويج للبرمجة في المملكة العربية السعودية، بما فيها معسكر طويق 1000 لبناء قدرات الشباب في مجالات البرمجة والأمن السيبراني وعلوم البيانات، ومعسكر 7/7، وهاكاثون الحج، وآرتاثون الذكاء الاصطناعي، وهوماثون.

كما يعمل الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز عبر أربع منصات رئيسية:

- نشاط تصدي الثغرات باج باونتي، الذي يعد النشاط الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط، بمشاركة المهارات المتميزة للباحثين في مجال الأمن السيبراني لاكتشاف مكامن الضعف في البرمجيات وتعقب الأخطاء البرمجية وتحديدها لتحسين الفضاء السيبراني من حيث الأمان والموثوقية

- منصة سايبرهاب التي أطلقها الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز لتطوير الكفاءات الطلابية ودعم إنشاء الأندية الطلابية في مجال الأمن السيبراني بالجامعات السعودية بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل ويتوافق مع رؤية المملكة 2030

- منصة سَطر التعليمية التي تقدم عدداً من الدورات الاختصاصية في مجالات البرمجة والتقنية، وتوفر بيئة تعليمية مرحة للطلاب، فضلاً عن مجموعة متنوعة من المحتوى لتعلم أحدث التقنيات

- منصة كودرهاب التي تغطي جميع الجوانب والمفاهيم الأساسية والضرورية لفهم موضوعات البرمجة المتنوعة

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي

تأسست الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) عام 2019 كجهة حكومية مسؤولة عن وضع استراتيجية الذكاء الاصطناعي وتنفيذها وإعداد البنية التحتية وبناء القدرات والكفاءات في هذا المجال ضمن جميع الهيئات الحكومية السعودية، فضلاً عن إنشاء الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي وتطبيقها.

وتتمثل مهمة الهيئة في الاستفادة من قيمة البيانات كأصول وطنية تسهم في تحقيق تطلعات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي والإشراف على تنفيذها عن طريق تطوير سياسات متناغمة لقطاع البيانات، وتعزيز إمكانيات التحليلات القائمة على البيانات، والعمل المستمر لتقديم ابتكارات جديدة في القطاع.

وتسهم الهيئة بشكل مباشر في تحقيق طموحات رؤية المملكة 2030، حيث تتأثر 70% من أهداف الرؤية مباشرة بالبرامج التي تشرف عليها سدايا في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات، ولهذا أنشأت المملكة برنامج الذكاء الاصطناعي الحكومي الأشمل في العالم.

وتشرف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي على ثلاثة أذرع تنفيذية، هي:

- مكتب إدارة البيانات الوطنية: الهيئة الرئيسية لتنظيم وتمكين السياسات الوطنية للبيانات وأفضل الممارسات
- مركز المعلومات الوطني: المشغل الأساسي للبنية التحتية للبيانات الحكومية والتحليلات المتقدمة ومنصات التحليل القائمة على الذكاء الاصطناعي وخدمات السحابة الحكومية
- المركز الوطني للذكاء الاصطناعي: الجهة المسؤولة عن عملية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والابتكار وبناء القدرات في هذا المجال

ورسخت المملكة العربية السعودية بنية تحتية للبيانات مع منظومة مركزية للموارد بهدف دعم الهيئات الحكومية في تنفيذ مبادرات الذكاء الاصطناعي بنجاح، بما في ذلك بنك البيانات الوطني وخدمات السحابة الحكومية ومنصة للتحليلات الحكومية الشاملة ومنصة للذكاء الاصطناعي.

وفي أكتوبر 2020، أطلقت الهيئة الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وهي رؤية بعيدة المدى توظف نهجاً متعدد المراحل لبناء كفاءات المملكة في هذا القطاع. وتستند أهداف وإجراءات الاستراتيجية إلى ست ركائز أساسية، هي الطموح والمهارات والسياسة والتنظيم والاستثمار والبحث والابتكار والمنظومة المتكاملة.

وتعمل سدايا على ترسيخ مكانة رائدة عالمياً للمملكة بين نخبة الاقتصادات القائمة على البيانات، وأطلقت في هذا الإطار القمة العالمية للذكاء الاصطناعي عام 2020، وهي فعالية سنوية تجمع قادة الفكر لمناقشة قضايا رفيعة المستوى في القطاع.

كما أقامت الهيئة شراكات طويلة الأمد مع البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات، وأعلنت عن مبادرات مشتركة لتسريع اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي ودعم أهداف التنمية.

وطوّرت في سياق دعمها لمساعي المملكة في مكافحة كوفيد-19 تطبيقي توكلنا وتباعد اللذين ساهما في السيطرة على انتشار المرض.

منظمة التعاون الرقمي

تأسست منظمة التعاون الرقمي العالمية من قبل سبع دول تتشارك التطلعات الرقمية والاهتمامات برسم ملامح مستقبل رقمي شمولي: وهي مملكة البحرين، والكويت، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وسلطنة عمان، وجمهورية باكستان الإسلامية، والمملكة العربية السعودية.

وتمثل منظمة التعاون الرقمي التطلعات الرقمية لحوالي نصف مليار شخص، 270 مليون منهم تحت سن 25 عاماً، وتستفيد من 6,300 شركة ناشئة رقمية و46 مليون شركة صغيرة ومتوسطة تتوزع على ثلاث مناطق، وتركز على تسريع تحقيق الرفاه الاجتماعي والازدهار الاقتصادي من خلال تمكين المرأة والشباب ورواد الأعمال من رسم ملامح مستقبل رقمي شمولي.

وتعمل أمانة منظمة التعاون الرقمي على قيادة جهود تنفيذ هذه البرامج الرقمية المتمحورة حول الأفراد، وتتعاون مع أطراف حكومية وغير حكومية في الدول الأعضاء وأطراف فاعلة أخرى من خلال جمع المعارف ومشاركتها وإجراء تحليلات دقيقة عن أفضل الممارسات، وتحديد الثغرات الحرجة وأبرز الفرص، فضلاً عن دعم تطوير السياسات وتسهيل تمويل المشروعات عالية التأثير والربحية.

وتلتزم مساعي التعاون في المنظمة، سواء بين الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف الفاعلة، بتعددية الأطراف ضمن 10 مجالات تركز على الأفراد، هي:

1. إمكانيات الاتصال
2. مصادر الإنترنت المفتوحة
3. الاستخدام الأخلاقي للتقنية
4. إدارة الهوية الرقمية
5. جمع البيانات وخصوصية المستخدم
6. تنقل العمالة الماهرة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات
7. تسريع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة
8. اعتماد التقنيات الناشئة
9. تنظيم الضرائب الرقمية
10. التعاون في مجال الأبحاث والتطوير والابتكار

وتتاح عضوية منظمة التعاون الرقمي للأطراف الفاعلة على امتداد المؤسسات الدولية والقطاع الخاص وجمعيات القطاع والمؤسسات غير الحكومية والمجتمعات المدنية والأكاديمية ومعاهد الأبحاث والتطوير، بما ينسجم مع أهداف المنظمة والدور الهام للحكومات.

التواصل معنا

لمزيد من المعلومات:

لمعرفة المزيد عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومبادرات المملكة في قطاع تقنية الاتصالات والمعلومات، يرجى زيارة:

https://www.mcit.gov.sa/ar

ويسر الوزارة استقبال استفساراتكم وتعليقاتكم من خلال

digitalhub@mcit.gov.sa

وزارة الاتصالات
وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS
AND INFORMATION TECHNOLOGY